«الأمناء» تنشر براءة الدكتور الخبجي من ملف الأراضي وتحول النزاع المدني إلى مسلح

مواطنون لـ«الأمناء»: الخبجي كان حكيما ولم يفتح ملف الأراضي حفاظا على أرواح المواطنين

محامون لـ«الأمناء»: على سلطة لحج تحديث تعميم الخبجي براءة من التدخل في سلطة القضاء

«الأمناء» تقرير/ عبدالقوي العزيبي:

في استطلاع ميداني شهد عدد من المواطنين والمحامون بلحج على أن فترة المحافظ السابق لمحافظة لحج، الدكتور ناصر محمد ثابت الخبجي، كانت فترة سيادية نحو إقامة النظام المدني على طريق استعادة الدولة الجنوبية المدنية.

وتطرق الإستطلاع حول ما تشهده حالياً المحافظة من منازعات على الأراضي وتدخل قيادة لحج في ملف الأراضي وتحولها من سلطة تنفيذية إلى نيابية وقضائية، وهو الأمر الذي ربما زاد من حدة المشاكل والمنازعات اليومية، وإيجاد مشاكل عديدة أمام سلطة القضاء قد تكون في المستقبل أطرافها قيادات السلطة المحلية بلحج.

«الأمناء» تنشر مذكرة المحافظ الخبجي والذي وصفه عدد من المواطنين بحكيم لحج ورجل الدولة المدنية.

حرصاً على سلامة أرواح المواطنين وعدم التدخل في سلطة القضاء وحتى لا يتحول النزاع المدني إلى مسلح، فقد وجه محافظ محافظة لحج، الدكتور ناصر محمد ثابت الخبجي، وبمعية مدير عام شرطة محافظة لحج عميد ركن/ صالح السيد، في تاريخ 11 يناير 2017م، تعميما هاما مرسلا للتنفيذ في حينه كلٌ في نطاق اختصاصه وموجهاً إلى الأخوة مدير إدارة البحث الجنائي في لحج، وقادة الحزام الأمني بالمحافظة، ومدراء أمن مديريات لحج، ورد في بداية موضوع التعميم الخاص بقضايا النزاع على الأراضي وأثرها السلبي على الجانب الأمني، نظراً لكثرة قضايا النزاع على الأراضي بين الأطراف المتنازعة سواء في عاصمة المحافظة أو المديريات، فقد لوحظ أن منطقة الرباط وبئر ناصر وضواحيها بمديرية تبن تحتل المرتبة الأولى بقضايا النزاعات على الأراضي وخاصة في الوقت الراهن، والذي تعتبر أجهزة القضاء والنيابة بالمحافظة لم تفتح بعد أبوابها للبت والنظر والفصل بتلك القضايا وفقاً للشرع والقانون، حيث أصبحت تلك القضايا قد شغلت حيزا من مهامنا الأمنية، وبالذات عند استخدام بعض أطراف النزاع السلاح وإطلاق النار وغيرها من التصرفات غير القانونية المخلة بالأمن والاستقرار.

وشدد الخبجي والسيد آنذاك على اتخاذ الإجراءات اللازمة والصارمة بمنع ووقف أي أعمال وخاصة في الأراضي المتنازع عليها وأخذ التزام على أطراف النزاع بوقف العمل حتى تفتح المحاكم أبوابها، ومن ثم إحالة كافة قضايا النزاع على الأراضي إلى القضاء للفصل فيها وفقاً للشرع والقانون، لضمان عدم تحول النزاع المدني إلى مسلح وإطلاق النار، وكذا حفاظاً على أرواح الأطراف المتنازعة، ومن لم يلتزم بذلك فيتم ضبطه دون أي استثناء والإبلاغ بذلك في حينه.

وجاء في ختام التعميم الصادر عن الخبجي والسيد، بإرشاد من شملهم التعميم لتنفيذه على أن الظرف الراهن يتطلب مضاعفة الجهود، وعلى أن يتم تركيز الاهتمام على الجانب الأمني للحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة.

الجمهورية اليمنية
وزارة الداخلية
جادة شرعية م/ لحج
مكتب المدير العام

تعميم

الاخ/ مدير ادارة البحث الجنائي بالمحافظة
الاخوة/ قادة الحزام الامني بالمحافظة
الاخوة/ مدراء امن المديريات

المحترم
المحترمين
المحترمين

بعد التحية،،،

الموضوع/ قضايا النزاع على الاراضي واثرها السلبي على الجانب الامني

اشارة الى الموضوع اعلاه ونظراً لكثرة قضايا النزاع على الاراضي بين الاطراف المتنازعة سواء في عاصمة المحافظة او المديريات حيث لوحظ ان منطقة الرباط وبئر ناصر وضواحيها بمديرية تبن تحتل المرتبة الاولى بقضايا النزاعات على الاراضي وخاصة في الوقت الراهن والذي تعتبر اجهزة القضاء والنيابة بالمحافظة لم تفتح ابوابها بعد للبت والنظر والفصل بتلك القضايا وفقاً للشرع والقانون... حيث اصبحت تلك القضايا قد شغلت حيز من مهامنا الامنية وبالذات عند استخدام بعض اطراف النزاع السلاح واطلاق النار وغيرها من التصرفات الغير قانونية المخلة بالامن والاستقرار.

وعليه:

- يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة والصارمة بمنع ووقف اي اعمال وخاصة في الاراضي المتنازع عليها واخذ التزام على اطراف النزاع بوقف العمل حتى تفتح المحاكم ابوابها ومن ثم احالة كافة قضايا النزاع على الاراضي الى القضاء للفصل فيها وفقاً للشرع والقانون وذلك لضمان عدم تحول النزاع المدني الى نزاع مسلح واطلاق النار وكذا حفاظاً على ارواح الاطراف المتنازعة ومن لم يلتزم بذلك فيتم ضبطه دون اي استثناء وابلاغنا بذلك في حينه.
- كما نوجهكم بان الظرف الراهن يتطلب مضاعفة الجهود وعليكم تركيز اهتمامكم على الجانب الامني للحفاظ على الامن والاستقرار والسكينة العامة.

مرسل للتنفيذ كلاً في نطاق اختصاصه - اعتراف

عميد ركن/ ناصر محمد خابت الخبجي
صالح السيد
مدير عام شرطة محافظة لحج
رئيس [illegible]

هدم تعميم الخبجي

ويرى عدد من الحقوقيين بلحج أن السلطة المحلية بلحج، خلفا للخبجي، قد عملت على فتح ملف الأراضي والنظر فيه من خلال تشكيل لجان محلية أو إصدار التوجيهات بالصرف وما شابه ذلك، وكل هذا يعتبر تدخلا في سلطة القضاء وخلافاً للنظام والقانون، وقد تشكل تدخلات السلطات المحلية مستقبلاً إعاقة لعمل القضاء وإضاعة الحقوق، أو مثولها كشهود أو في قفص الاتهام لتدخلها في اختصاص القضاء في حال وجود خصومة قد تضررت من تدخل السلطة، ومن أجل استقامة القضاء حال مباشرة مهام عمله بانتظام، ينصح عدد من المحامين قيادة لحج بعدم الخوض في قضايا الأراضي على اعتبارها مدنية ينظر فيها القضاء وفقاً للشرع والقانون، وعلى أن تخلي قيادة لحج مسؤوليتها من التدخل بسلطة القضاء من خلال تحديث تعميم المحافظ السابق الخبجي، كإعلان براءة من التدخل بسلطة القضاء، وحفاظاً على أرواح المواطنين، وعدم تحول النزاع المدني إلى نزاع مسلح ولمنع استحداث أي عقبات أمام سلطة القضاء.

الأحمر والمقدشي.. ظهور إعلامي بائس لأدوات العبث بمعركة اليمنيين ضد الحوثي

«الأمناء» عن نيوزيمن:

خلال أقل من أسبوع واحد ظهر الرجل الأول والثاني، المسئولان عن الملف العسكري داخل الشرعية اليمنية، في لقاءات إعلامية بالتزامن مع اقتراب تهديد مليشيا الحوثي لمدينة مأرب اليمنية وحقول النفط والغاز جراء تساقط مريب لجبهات الشرعية على امتداد ثلاث محافظات.

سخونة المشهد العسكري في مأرب، أضفى أهمية وترقباً لظهور كل من نائب الرئيس الجنرال علي محسن الأحمر، ووزير الدفاع الفريق الركن محمد علي المقدشي، لوسائل الإعلام، بحثاً عن إجابة أو تفسير لما تعرضت له جبهات الشرعية مؤخراً، وبحثاً عن رسائل تطمين حقيقية حول مصير المعركة في مأرب.

إلا أن محصلة ظهور الأحمر على امتداد صفحتين في صحيفة «عكاظ» السعودية وظهور المقدشي على امتداد ساعة كاملة على شاشة قناة «اليمن اليوم»، جاءت بعيدة عن ذلك، بشكل أثار السخط والسخرية ضدهما.

فالانهيار المريع في جبهات الشرعية من البيضاء إلى بيحان شبوة وصولاً إلى حريب مأرب، لا تخرج عن كونها «عملية كر وفر طبيعية لأي معركة»، كما يقول المقدشي، الذي يزعم بأن قوات الجيش حققت انتصارات بالمقابل في جبهات أخرى ومنها السيطرة على مساحة 100كم مربع في الجوف، حسب قوله.

وفي حين يقر الأحمر بالتراجع الذي حصل بداية من نهم وصولاً إلى مأرب إلا أنه يقول إن «محاولة إدانة شخص واحد وتحميله مسؤولية ما حدث أمر غير منطقي»، في إشارة إلى الاتهامات التي توجه له بالمسئولية عما حصل باعتباره المسئول عن الملف العسكري داخل الشرعية.

وفي محاولة للتخفيف من هول التراجع العسكري، ذهب كلٌ من الأحمر والمقدشي إلى البحث عن مبررات لذلك عبر تضخيم الإمكانيات التي تملكها مليشيا الحوثي وحجم الدعم الذي تحصل عليه من قبل إيران.

حيث ركز المقدشي على أن جماعة الحوثي ورثت كل تسليح الجيش اليمني ومخازن الأسلحة، وقام بسرد أنواع الدبابات والمدرعات التي كانت بحوزة قوات الحرس الجمهوري، في حين قال الأحمر بأن قوات الشرعية لا تواجه مليشيات الحوثي بل تواجه «خططاً عسكرية يُشرف عليها خبراء مرتزقة، وأسلحة متعددة يتزودون بها بلا انقطاع، عبر ممرات تهريب واسعة».

تضخيم قوة الحوثي يحمل في طياته اتهاماً ضمنياً بغياب أي دعم من التحالف لجيش الشرعية طلية 6 سنوات، وهو ما بات أشبه بحقيقة تكرر لدى إعلام جماعة الإخوان وعلى لسان رموزها ونشطائها وأغلبهم مقربون من النائب والوزير وبعضهم من حاشيتهما المقربة.

وهو ما تنبه له النائب والوزير من خلال حشو حديثهما بعبارات المديح المألوفة لدعم دول التحالف ممثلاً بالسعودية التي قال عنها الأحمر «نحن معهم، وهم معنا، دماؤنا ودماؤهم نزفت على أرض المعركة»، وحتى دولة الإمارات التي قال عنها المقدشي بأن «لها دورا كبيرا، وساهمت في معارك تحرير مأرب وعدن ومناطق أخرى».

وحول مصير المعركة في مأرب فلم يخرج حديث النائب والوزير عن العبارات الإنشائية المكررة في الحديث الرسمي للشرعية وإعلامها، بالحديث عن «عزيمة وصمود المقاتلين والثقة في النصر» وأن «نهاية الحوثي ستكون على أسوار مأرب»، كما يقول المقدشي.

اللافت في حوار الرجلين هو إغفال تقديم تطمينات حقيقية لمصير المعركة في مأرب بالقفز نحو «معركة استعادة صنعاء» التي أكد المقدشي بأنه «متفائل بها الآن أكثر من أي وقت آخر»، في حين يؤكد الأحمر بأن «الدولة